

الكويت 8 فبراير 2022

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني معباً حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: **EXTERNAL**]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	8 فبراير 2022
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	تخفيض التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل إلى "A" تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند "F1" تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bb+" إسناد تصنيف للدعم الحكومي في المرتبة "a" تعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "سلبية"
مدلولات التصنيف	يأتي تخفيض التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج إلى "A" من "A+" وتعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "سلبية" بعد الإعلان عن تخفيض التصنيف السيادي لدولة الكويت في 27 يناير 2022 إلى "AA-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". وبالنسبة لتصنيف الجدوى المالية للبنك، فهو لم يتأثر بتخفيض التصنيف السيادي نظراً لانخفاض مستوى التأثير، جودة وكفاية المحفظة الائتمانية لبنك الخليج، ومرونة البنك في المحافظة على جودة الأصول.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تخفيض التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل إلى "A" من "A+" - تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bb+" - إسناد تصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a" - تعديل النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة"
النظرة المستقبلية	تعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "سلبية"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	يعكس التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل من وجهة نظر وكالة "فيتش" إلى احتمال تقديم الدعم للبنك من دولة الكويت. كما يعكس تصنيف الدعم الحكومي للبنك في المرتبة "a" رأي الوكالة باحتمالية كبيرة لحصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية إذا لزم الأمر حيث أنه وفقاً لمعايير فيتش يعتبر بنك الخليج من البنوك المحلية ذات التأثير النظامي والتي تحصل على الدعم الحكومي في المرتبة "a".

أما النظرة المستقبلية "المستقرة" لبنك الخليج المسندة إلى التصنيف الائتماني لعجز المصدر على السداد على المدى الطويل فهي تعكس التصنيف الائتماني السيادي للكويت.

هذا وتقوم "فيتش" بوضع تصنيف عجز المصدر على السداد على المدى القصير وفقاً لما يقابله من فئات بموجب معايير التصنيف. وبالتالي فإن تصنيف بنك الخليج لعجز المصدر على السداد على المدى القصير في المرتبة "F1" هو الخيار الأقل مرتبة من بين الخيارين المقابلين للمرتبة "A" المرتبطة بالتصنيف على المدى الطويل، وذلك لأن نسبة كبيرة من التمويل الممنوح للقطاع المصرفي الكويتي مرتبطة بالحكومة، وبالتالي فإن سيناريوهات الضغط التي تضعها البنوك تتضمن كذلك الأوقات التي تكون فيه الجهة السيادية نفسها تعاني من أحد أنواع الضغط.

وأخيراً، فإن تصنيف الجدوى المالية للبنك لم يتأثر بتخفيض التصنيف الائتماني السيادي نظراً لانخفاض مستوى التأثير وكذلك بفضل جودة وكفاية المحفظة الائتمانية لبنك الخليج ومرونته في المحافظة على جودة الأصول.